الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/148

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

160113 160113 12-63667 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تمكين المرأة: تثقيف الرجال والنساء كشكل من أشكال الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات

وفقا لحملة الأمين العام من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، يعاني نحو ٧٠ في المائة من النساء من شكل من أشكال العنف البدني و/أو الجنسي و/أو النفسي و/أو الاقتصادي. وهذه النتيجة تدعو بإلحاح إلى الالتزام بالعمل من أجل الدفاع عن النساء والفتيات ضحايا العنف في جميع أنحاء العالم.

وتقع السلطة والسيطرة في صلب السلوك العنيف والمسيء. وعادة ما تظهر علاماتهما على مر الزمن. فعلى سبيل المثال، تعتبر كمية العنف التي عاشها الطفل في الأسرة التي نشأ فيها مؤشرا قويا على الميول العنيفة في مرحلة البلوغ، وذلك بحسب الأكاديمية الأمريكية للخبراء في مجال الاضطرابات الناجمة عن الصدمات النفسية. وكثيرا ما يكون تأثيره ضارا ومستترا بنفس القدر، إذ أن العديد من الأطفال الذين يتعرضون لبيئة من العنف والإساءة المستمرين يستوعبون هذا السلوك التعسفي في داخلهم ويتوصلون إلى قبوله على أنه سلوك ''عادي''. وهكذا، يجري تيسير وتعزيز ''دائرة العنف'' الشائنة عن طريق نشرها عبر الأجيال. ولهذا السبب، فإن جميع المؤسسات المعنية بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات تؤكد على اعتبار الأبوة والأمومة الجيدة حجر الأساس في بيئة تعمها المحبة والرعاية والأمان.

الوقاية والتعليم

يلعب الرجال دورا هاما للغاية كونهم الأساس في تحقيق احترام المرأة وإدراك ما تقدمه من خير للمجتمع. وبالفعل أصبح هناك وعي متزايد بأن الرجال، في شراكة مع النساء، يجب أن يؤدوا دورا هاما في إنهاء العنف ضد المرأة. ولذلك ازداد عدد البرامج والأنشطة التي تركز على دور الرجل في منع العنف ضد المرأة.

ولكي تكون برامج الوقاية ناجحة ينبغي أن تكون شاملة ومؤثرة ومكثفة وتتضمن رسائل إيجابية، وقد تستخدم فيها واحدة أو أكثر من الاستراتيجيات التالية: تعزيز التعاطف مع الضحايا؛ تغيير المواقف والسلوكيات الفردية للرجال؛ وتثقيف الرجال بحيث يتدخلون لتغيير سلوك الرجال الآخرين؛ واستخدام استراتيجيات التسويق الاجتماعي في الترويج للمعايير الإيجابية.

وفي مجال التعليم، يمكن لكل من البالغين والأطفال على السواء تنمية مهارات التعلم الذاتي التي تتسم بالتحليل الذاتي والنقد وتكون عملية المنحى. فعلى سبيل المثال، في منطقة

آسيا والمحيط الهادئ، عمل المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة بجد لمنع العنف ضد النساء والفتيات من خلال تثقيف الأطفال في المدارس للاعتراف حقيقة بالتغيير الإيجابي. ويلاحظون كيف أن ''مفاهيم أدوار الجنسين، والسلوكيات المناسبة، وحسم المنازعات من خلال استخدام العنف، كلها أمور تم تعلمها وبالتالي يمكن التأثير فيها. وجهود الوقاية الأولية ضرورية لأنها توفر إمكانية منع استخدام العنف قبل أن يبدأ. كما أنها توفر سلوكيات بديلة بالنسبة للأطفال الذين شهدوا العنف في منازلهم والأماكن الأخرى التي يعيشون فيها''.

وبالمثل، يكرس الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة جهودا كبيرة لتثقيف النساء والرجال على حد سواء من خلال التأكيد على منهجية التفكير النقدي. وتعمل المنظمة في أكثر من ٦٠ بلدا حول العالم لمساعدة الأسر في إقامة علاقات سليمة، وتوفير الأدوات اللازمة للأبوين للعمل كفريق في اتخاذ القرارات الهامة بالنسبة للأسرة، واحترام بعضهما البعض، وفي أن يصبحا نموذجا جيدا لأطفالهما، يتقاسمان المسؤوليات، ويحددان طريقة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وإلى ما هنالك.... وعلى هذا المنوال، يعمل المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي النيجيرية من أجل ''أن تكون نيجيريا بلدا يحصل فيه الجميع على تعليم جيد النوعية، وعلى إمكانية التنمية الشخصية. فمجتمعنا الحديث يستخف بالتحديات الناشئة عن العلاقات الوالدية والأسرية بشكل عام. ونحن نرى أن هناك حاجة واضحة لتثقيف الآباء والأمهات في سعيهما لتربية أطفال أصحاء متكيفين مع الحياة، هؤلاء الأطفال الذين سيصبحون قادة المستقبل.

ويقوم الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة بتعليم مهارات الاتصال من خلال دوراته التي تفضي إلى فهم أفضل للفروق الهامة القائمة بين النساء والرجال، بهدف تعزيز الاحترام المتبادل والتعاون اللازم بينهما حتى يحققا أهدافهما المشتركة معا، من خلال تدابير مصممة لتلبية توقعات الآباء والأمهات واحتياجات الأطفال دون التأثير عليهم فكريا. ومع ذلك، فمن الصعب القبول بأن هناك بلدانا عديدة حول العالم لا تزال تُمنع فيها المرأة من الاندماج اندماجا كاملا في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومما يؤسف له، كما جاء في تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بمنع العنف ضد النساء والفتيات، الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات أخرى في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أن ''برامج الوقاية لا تزال تعاني من الضعف في جميع المجالات الإنسانية دون استثناء في جميع أنحاء العالم''. ومن المطلوب، الآن أكثر من أي وقت مضى، وجود برامج معنية بالوقاية تكون فعالة وذات كفاءة، ونحث الحكومات على اعتماد مبادرات مثل ''مبادرة منع العنف'' التي اتخذتها حكومة نيوفاوندلاند ولابرادور في كندا والتي دلت على ''التزام الحكومة بمعالجة مشكلة العنف في هذه المحافظة''. ومن يعمل مع ضحايا العنف يستخدم ''عجلة المساواة'' للتركيز

على ”المفاهيم التي تعزز الاحترام والمساواة في إطار العلاقات، وتبين الطرق المناسبة للتعامل في العلاقات السليمة، والأساليب التي يمكن من خلالها لمرتكبي العنف أن يختاروا الآن اتباع السلوك غير العنيف“.

تمكين المرأة

كما قال الأمين العام في مقدمة التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ”عندما نمكّن المرأة فإننا نمكن المجتمعات والأمم والأسرة البشرية قاطبة“.

ويمكن لتمكين المرأة أن يتخذ أشكالا عديدة. فعلى سبيل المثال، يعتبر تمكين المرأة الأم ذو أهمية خاصة لكونها تمارس تأثيرا قويا على أسرتها ومجتمعها المحلي كداعية للسلام. وفي دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠١١ بعنوان ”حال أفضل للأسر“ تبين أن الأم التي تتسم ظروف عملها بالمرونة يكون احتمال تحديدها لعدد الأطفال الذي ترغب فيه أكبر من غيرها من الأمهات. ومن هذا المنطلق، فإن السياسات التي تمكن المرأة كأم تؤدي مباشرة إلى تمكين الأسرة وزيادة مستوى رفاهها.

وتمكين المرأة العاملة أمر مهم لأن تواجد المرأة بشكل أكبر في المجتمع يساعد في إظهار التناقضات القائمة بالفعل حيث يتم تنظيم المجتمع وفقا لمعايير الكفاءة والإنتاجية فحسب. وينبغي أيضا أن تحصل المرأة على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وينبغي توفير الحماية للأمهات العاملات. وينبغي للسياسات أن تركز على التوفيق والتوازن بين الحياة الأسرية والعمل، والاعتراف بأهمية الأسرة وإبراز دورها، وبقيمة الحياة الأسرية الناجحة.

ومن المهم أيضا تمكين النساء اللاتي يشغلن مناصب سياسية لأنهن سوف يقمن بشكل متزايد بأداء دور هام في حل المشاكل الخطيرة في المستقبل. وسوف يذكّرن أيضا الحكومات بضرورة إدانة أولئك الذين يعتدون جنسيا على النساء وبضرورة وضع القوانين للدفاع عن النساء من مثل هذا العنف. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضمان أن ”يكون للمرأة صوت حقيقي في جميع مؤسسات الحكم، من القضاء إلى الخدمة المدنية، وكذلك في القطاع الخاص والمجتمع المدني، حتى يتمكّن من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحوار العام وصنع القرار، ومن التأثير في القرارات التي ستحدد مستقبل أسرهن وبلدانهن“.

الاستنتاجات

يمكن لإعطاء دفعة جديدة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات أن يبدأ بحملة للنهوض بالمرأة تركز على جميع مجالات حياة المرأة وتبدأ بالاعتراف العالمي بكرامتها. ويلي الاعتراف بقيمة المرأة، ضرورة وجود مناهج تعليمية لكفالة التواصل وحل النزاعات من أجل إرساء علاقات لا يسودها العنف وتحقق السلام، ومن أجل منع السلوك المسيء. وأخيرا، ينبغي للحكومات أن تنفذ سياسات لتمكين المرأة في مختلف مراحل حياتها، وأن تعاقب من يستخدم أي شكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

ملاحظة: يؤيد هذا البيان المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس.